

حماد: منح الكويتية التي تعول أبناءها من غير كويتي المساعدة دون شرط عجز الزوج عن العمل



سعدون حماد

قدم النائب سعدون حماد اقتراحا بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة (2) من القانون رقم (12) لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة، جاء كالتالي: مادة أولى: يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة (2) من القانون رقم (12) لسنة 2011 المشار إليه النص الآتي: «تسري أحكام هذا القانون على الأسر والأفراد الكويتيين والكويتية التي تعول أبناءها من غير كويتي، كما تسري على من يبلغ سن الشيشوخة والفئات الأخرى التي يصدر بتحديداتها وبيانات ضوابط وشروط استحقاقها للمساعدة مرسوم أميري».

قدم النائب سعدون حماد اقتراحا بقانون يشمل الإقامة الدائمة والعلاج المجاني وحق التقاعد الحويلة: منح غير محدد الجنسية بطاقة مدنية صالحة لخمس سنوات قابلة للتجديد

عمل، وبعد مراجعة من يشملهن هذا القانون تبين وجود عدد كبير من الكويتيات المتزوجات من غير كويتي ويعلن أبناءهن ولا يملكن مصدر دخل ثابت، وقد حرموا من صرف المساعدة، وحيث قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل باستثنائهم من هذا الشرط التعجيزي (عجز الزوج بشكل دائم عن القيام بأي عمل) وقامت بشملهم ضمن المستحقين للمساعدة، وذلك نظرا لظروفهم الاجتماعية وعدم مصدر دخل ثابت لهم، تم قامت بإصدار قرار بوقف صرف تلك المساعدة عنهن. ونظرا لأن أغلب الحالات التي تم وقف صرف المساعدات عنها مرتبطة بسداد قروض

المدنية والاجتماعية ومنها على وجه الخصوص: 1- الإقامة الدائمة بالكويت. 2- العلاج المجاني في جميع تخصصاته ومتطلباته والدواء ورعاية المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة. 3- التعليم المجاني في جميع المراحل الدراسية إضافة إلى مراحل التعليم العالي وفقا لنظم وقواعد القبول الخاصة بها. 4- الحصول على شهادات الميلاد. 5- الحصول على شهادات الوفاة. 6- تحرير وتوثيق عقود الزواج والطلاق والوصية وحصر الإرث وجميع ما يتعلق بالأحوال الشخصية. 7- الحصول على رخص القيادة وجميع أنواعها. 8- الحصول على جوازات السفر والتنقل إلى خارج البلاد والعودة. 9- الحق في التقاعد وصرف المستحقات ومكافأة نهاية الخدمة في القطاعين الحكومي والخاص. 10- الحق في اختيار العمل في القطاعين العام والخاص. 11- الحق في التملك بصورة فردية أو بالاشتراك مع الغير. 12- الحق في اللجوء إلى المحاكم



أسامة الشاهين

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً برلمانياً إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل جاء فيه: قامت المؤسسة العامة للرعاية السكنية مؤخرا بتوزيع آلاف القسائم السكنية للمواطنين المستحقين (على المخطط) ولما كان السكن إحدى الدعائم الأساسية لقيام

أسر ومجتمعات مستقرة ومطمئنة ومنتجة. لذا يرجى إفاذي بالآتي: المواعيد المحددة لتوقيع عقود البنية التحتية الأساسية والفرعية لجميع المناطق والمدن التي تم توزيع قسائمها (على المخطط) المواعيد المحددة لإصدار تراخيص البناء الفعلي للأفراد في المناطق والمدن التي تم توزيع قسائمها على المخطط؟

استفسر عن التكلفة الإجمالية للمشروع العيبي: هل أرجأت «الصحّة» تسلّم مركز الأشعة والطب النووي في «العدان»

تم اقتراح تسوية بين الطرفين، الوزارة والجهة المنفذة للتغلب على إشكالية التسليم؟

وجه النائب خالد العتيبي سؤالاً برلمانياً إلى وزير الصحة د. جمال الحربي جاء فيه: طالعنا الصحف منذ أيام باختيار تفيد بأن وزارة الصحة أرجأت تسلم مركز الأشعة والطب النووي والمختبرات في مستشفى العدان التي أجل غير مسمى، رغم مرور أكثر من عام على إنجاز الجهة بالمنفذ لكل أعمالها للوزارة بالمنفذ لكل أعمالها للوزارة وما التكلفة الإجمالية للمشروع وهل سترتب على عدم تسلم الوزارة للمشروع أعباء مالية إضافية؟ ويرجى تزويدي بكا توصيات اللجان والمخاض التي شكلتها الوزارة للإشراف على المبنى وتسلمه؟ وهل

وجه النائب خالد العتيبي سؤالاً برلمانياً إلى وزير الصحة د. جمال الحربي جاء فيه: طالعنا الصحف منذ أيام باختيار تفيد بأن وزارة الصحة أرجأت تسلم مركز الأشعة والطب النووي والمختبرات في مستشفى العدان التي أجل غير مسمى، رغم مرور أكثر من عام على إنجاز الجهة بالمنفذ لكل أعمالها للوزارة بالمنفذ لكل أعمالها للوزارة وما التكلفة الإجمالية للمشروع وهل سترتب على عدم تسلم الوزارة للمشروع أعباء مالية إضافية؟ ويرجى تزويدي بكا توصيات اللجان والمخاض التي شكلتها الوزارة للإشراف على المبنى وتسلمه؟ وهل



خالد العتيبي

أكد أنه يأتي لصالح تجار العقار ويساهم في زيادة الأسعار عبد الله فهاد: لن نسمح للحكومة بتطبيق «الرهن العقاري»

مدينة المطالع وغرب عبدالله المبارك. وأبدى استغرابه من تأخير توقيع عقود العمل في المشاريع الإسكانية للبدء في تنفيذ البنية التحتية والانتهاه من إنجاز المباني السكنية، حتى يتسنى للمواطنين من أصحاب القسائم البدء في بنائها خلال الفترة المقبلة.

أعلن النائب م. عبدالله فهاد رفضه القاطع لفكرة الرهن العقاري، مؤكداً أن فكرة الرهن تستخدم تجار العقار في المقام الأول وتزيد من موجة غلاء الأسعار، محذراً من عواقب تطبيقها على أرض الواقع.

أعلن النائب م. عبدالله فهاد رفضه القاطع لفكرة الرهن العقاري، مؤكداً أن فكرة الرهن تستخدم تجار العقار في المقام الأول وتزيد من موجة غلاء الأسعار، محذراً من عواقب تطبيقها على أرض الواقع.



عبدالله فهاد

وجه النائب خالد العتيبي سؤالاً برلمانياً إلى وزير الصحة د. جمال الحربي جاء فيه: طالعنا الصحف منذ أيام باختيار تفيد بأن وزارة الصحة أرجأت تسلم مركز الأشعة والطب النووي والمختبرات في مستشفى العدان التي أجل غير مسمى، رغم مرور أكثر من عام على إنجاز الجهة بالمنفذ لكل أعمالها للوزارة بالمنفذ لكل أعمالها للوزارة وما التكلفة الإجمالية للمشروع وهل سترتب على عدم تسلم الوزارة للمشروع أعباء مالية إضافية؟ ويرجى تزويدي بكا توصيات اللجان والمخاض التي شكلتها الوزارة للإشراف على المبنى وتسلمه؟ وهل

وجه النائب خالد العتيبي سؤالاً برلمانياً إلى وزير الصحة د. جمال الحربي جاء فيه: طالعنا الصحف منذ أيام باختيار تفيد بأن وزارة الصحة أرجأت تسلم مركز الأشعة والطب النووي والمختبرات في مستشفى العدان التي أجل غير مسمى، رغم مرور أكثر من عام على إنجاز الجهة بالمنفذ لكل أعمالها للوزارة بالمنفذ لكل أعمالها للوزارة وما التكلفة الإجمالية للمشروع وهل سترتب على عدم تسلم الوزارة للمشروع أعباء مالية إضافية؟ ويرجى تزويدي بكا توصيات اللجان والمخاض التي شكلتها الوزارة للإشراف على المبنى وتسلمه؟ وهل

عبدالله يستفسر عن اللجان المشكلة لإعادة الفحص لعدد من ذوي الإعاقة

التعاون منذ سبتمبر 2015 بشأن إنجاز قاعدة بيانات حول المواطنين الذين يعانون إعاقات وتطور نظام للمعلومات الجغرافية؛ وهل حققا العقد ومذكرة التفاهم الهدف المرجو منهما؛ وهل تم بناء قاعدة بيانات لحصر أعداد المعاقين في البلاد المقترض إنجازها في سنة 2016؛ يرجى تفصيل ما تم بشأن هذا العقد المبرم ومذكرة التفاهم سابق الإشارة إليهما، وهل نتج عن ذلك تحسين الأوضاع ذوي الإعاقة من خلال الاتفاقات المبرمة؛ إذا كانت الإجابة بنعم، فيرجى توضيح النتائج المستفادة من مذكرة التفاهم والاتفاق المبرم بين الهيئة والمعهد.

وجه النائب د. خليل عبدالله سؤالا برلمانياً إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون الاقتصادية هذه إعادة تقييم وتدريب وتأهيل ذوي الإعاقة، وكذلك بشأن نقل الحالات السريرية وكبار السن إلى اللجان الطبية التابعة للهيئة، بحجة التأكد من حالات مدعي الإعاقة عن طريق لجان إعادة التقييم بالهيئة.

وجه النائب د. خليل عبدالله سؤالا برلمانياً إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون الاقتصادية هذه إعادة تقييم وتدريب وتأهيل ذوي الإعاقة، وكذلك بشأن نقل الحالات السريرية وكبار السن إلى اللجان الطبية التابعة للهيئة، بحجة التأكد من حالات مدعي الإعاقة عن طريق لجان إعادة التقييم بالهيئة.

وجه النائب د. خليل عبدالله سؤالا برلمانياً إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون الاقتصادية هذه إعادة تقييم وتدريب وتأهيل ذوي الإعاقة، وكذلك بشأن نقل الحالات السريرية وكبار السن إلى اللجان الطبية التابعة للهيئة، بحجة التأكد من حالات مدعي الإعاقة عن طريق لجان إعادة التقييم بالهيئة.

وجه النائب د. خليل عبدالله سؤالا برلمانياً إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون الاقتصادية هذه إعادة تقييم وتدريب وتأهيل ذوي الإعاقة، وكذلك بشأن نقل الحالات السريرية وكبار السن إلى اللجان الطبية التابعة للهيئة، بحجة التأكد من حالات مدعي الإعاقة عن طريق لجان إعادة التقييم بالهيئة.

وجه النائب د. خليل عبدالله سؤالا برلمانياً إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون الاقتصادية هذه إعادة تقييم وتدريب وتأهيل ذوي الإعاقة، وكذلك بشأن نقل الحالات السريرية وكبار السن إلى اللجان الطبية التابعة للهيئة، بحجة التأكد من حالات مدعي الإعاقة عن طريق لجان إعادة التقييم بالهيئة.

وجه النائب د. خليل عبدالله سؤالا برلمانياً إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون الاقتصادية هذه إعادة تقييم وتدريب وتأهيل ذوي الإعاقة، وكذلك بشأن نقل الحالات السريرية وكبار السن إلى اللجان الطبية التابعة للهيئة، بحجة التأكد من حالات مدعي الإعاقة عن طريق لجان إعادة التقييم بالهيئة.

وجه النائب د. خليل عبدالله سؤالا برلمانياً إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون الاقتصادية هذه إعادة تقييم وتدريب وتأهيل ذوي الإعاقة، وكذلك بشأن نقل الحالات السريرية وكبار السن إلى اللجان الطبية التابعة للهيئة، بحجة التأكد من حالات مدعي الإعاقة عن طريق لجان إعادة التقييم بالهيئة.